الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4048 | الأربعاء | 10 محرم 1443 هـ | 18 أغسطس 2021 م | السنة الرابعة عشرة

### سجل انخفاضا في تدولات الثلاثاء لليوم الرابع على التوالي

# النفط يتجه صوب أطول سلسلة خسائر منذ مارس جراء تهديدات «دلتا»

**تراجع استهلاك البنزين في الولايات المتحدة للأسبوع الثالث وبيانات الصين تكشف عن تباطؤ النشاط الاقتصادي بها**

**«أوبك» وحلفاؤها حافظوا على مسار تخفيف قيود الإنتاج المفروضة في المرحلة الأولى من تفشي الوباء**

**الإمدادات اليومية سترتفع بمقدار 400 ألف برميل يوميًا هذا الشهر**

انخفض النفط لليوم الرابع أمس على التوالي، متجهًا نحو أطول سلسلة خسائر منذ مارس، بسبب التهديد المتزايد للطلب من انتشار متغير دلتا لفيروس كورونا.

وتراجع خام برنت القياسي دون 70 دولارا للبرميل، بعد أن فقد ما يقرب من 3% خلال الجلسات الثلاث السابقة، ويتم تداول خام غرب تكساس الوسيط الأميركي بالقرب من 67 دولارًا.

وتراجع استهلاك البنزين في الولايات المتحدة للأسبوع الثالث، وفقًا لمسح أجرته Descartes Labs، بينما كشفت بيانات من الصين عن تباطؤ في النشاط الاقتصادي في أكبر مستورد للنفط في العالم خلال يوليو. وفي الوقت نفسه، يبقى الطلب في الهند، وهي مستهلك رئيسي آخر للنفط، صامدا إلى حد كبير.وبعد ارتفاع حاد في النصف الأول، تم كبح صعود النفط الخام في يوليو وأغسطس. وتسبب متغير دلتا في فرض قيود جديدة على التنقل في العديد من الدول بما في ذلك الصين، مما يضر باستهلاك الطاقة. وفي ظل هذه الخلفية، خفض بنك JPMorgan توقعاته لأسعار النفط.

وبينما يواجه الطلب تحديات، حافظت منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها، من بينهم روسيا، على مسار تخفيف قيود الإنتاج المفروضة في المرحلة الأولى من تفشي الوباء. وسترتفع الإمدادات اليومية بمقدار 400 ألف برميل يوميًا هذا الشهر. ومن المقرر عقد الاجتماع العادي التالي للمجموعة في الأول من سبتمبر، ويأتي بعد دعوة من الرئيس الأميركي جو بايدن في وقت سابق من هذا الشهر لضخ مزيد من الإنتاج لخفض أسعار البنزين.

وعكس تراجع النفط الخام أمس الأول الاثنين، المخاوف بشأن تأثير دلتا على الطلب، وفقًا لمجموعة Goldman Sachs Group Inc. ومع ذلك، فإن هذا التحدي سيكون عابرًا، حيث قال البنك إنه ملتزم بتوقعاته بأن يصل سعر خام برنت إلى 80 دولارًا للبرميل في الربع التالي، وسط استمرار عجز السوق.

فيروس "دلتا" تسبب في كبح صعود النفط الخام في يوليو وأغسطس

### نسبة المصانع المتوقفة عن العمل تجاوزت 24 %

# 46 ضريبة تخنق الصناعة السودانية .. إقفالات واسعة وشكاوى من الظلم

الخرطوم – "وكالات" : تواجه المصانع السودانية واقعاً مؤلماً ومستقبلاً مقلقاً، إذ يؤكد عدد من أصحاب المصانع أن تزايد الضرائب والرسوم دفعهم إلى وقف تجديد رخص التشغيل باتجاه التوقف التدريجي عن الإنتاج.

وقال المدير التنفيذي لاتحاد الغرف الصناعية أحمد عبيد إن 46 رسماً وضريبة تدفعها المصانع المحلية، ما أدى إلى تجاوز المصانع المتوقفة عن العمل نسبة 24% من إجمالي المصانع المسجلة هذا العام. وانتقد التعرفة الجمركية الصفرية لمجموعة "الكوميسا" التي تضم 22 دولة أفريقية، والتي تعمل على إغراق الأسواق بالسلع المستوردة، لافتاً إلى أن أسعارها أقل من المنتج المحلي مما يشكل تهديدا كبيراً للصناعة السودانية.

وتعزز مشاكل الرسوم والضرائب وأزمة الطاقة وعدم استقرار سعر الصرف ونقص التمويل المصرفي وغياب قانون تنمية الصناعة وتداخل الاختصاصات القومية والولائية، معاناة الصناعة في السودان. ورأى اقتصاديون أن تحرير أسعار وقود المصانع أخيراً حقق للحكومة هامش ربح بلغ 800 مليون جنيه حيث ساهم المبلغ في زيادة الصرف الحكومي وارتفاع سعر الدولار.

وقالوا إنه نتيجة لتحرير أسعار الوقود اتجه القطاع الصناعي إلى السوق السوداء للحصول على الدولار، ما ساهم في رفع الأسعار ثلاثة أضعاف، فيما غالبية السياسات تتناقض مع النظريات الاقتصادية لتطوير ودعم القطاع الصناعي.

وأوضح الخبير الاقتصادي مصطفى محمد صالح أن أثر الضرائب والرسوم المفروضة على قطاع الصناعات التحويلية في السودان أصبح كبيرا. ولفت إلى أن الزيادات المتصاعدة للأكلاف في ظل غياب الفلسفة الاقتصادية تؤدي إلى تباطؤ الإنتاج الصناعي وتهدد قدرة المصانع على البقاء والاستمرار وتؤثر سلباً على تدفقات الموارد المالية للخزينة العامة للدولة. وأوصى بضرورة استكمال البناء التشريعي للقوانين ذات الصيغة الاقتصادية، وإعادة النظر في كافة التشريعات الولائية وربطها مع منظومة البناء التشريعي والاقتصادي الاتحادي، مع إعادة النظر بقانون ضريبة الإنتاج مع ضرورة وجود سياسات صناعية بالموازنات العامة لتفادي الآثار السالبة على القطاع.

وتساءل عن ماهية الأسباب والدواعي المنطقية لفرض ضريبة على ضريبة القيمة المضافة، والتي تضعف رأس المال التشغيلي للمصانع. وأضاف "ما زلنا نتعامل مع مشكلات القطاع الصناعي بأسلوب عشوائي، لذا لن تمضي الصناعة قدمًا". وقال إنه في ظل الاضطراب الحاصل "لن نستطيع التحدث عن خطط وبرامج للقطاع".

ولفت إلى مشكلات تتعلق بالوقود والكهرباء، مما يشكل ضغطا كبيراً على تكلفة الإنتاج. وشدد على أن تعدد الرسوم والضرائب أضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، مطالباً الجهات ذات الصلة بوضع خارطة طريق للنهوض بالقطاع الصناعي. بدوره، لفت الاقتصادي في مركز البحوث الصناعية محمد الجاك إلى ضرورة وضع سياسات واضحة لدعم الإنتاج الصناعي. وقال إنه لا يمكن تحقيق تقدم صناعي بلا بنى تحتية صلبة.

وأكد على أهمية توفر الطاقات المحركة للقطاع الصناعي خاصة الطاقة، مطالبا بضرورة توفيرها ودعمها من جانب الدولة لضمان انخفاض تكلفة المنتجات. واعتبر ان تكلفة الإنتاج في السودان مرتفعة "لذلك نعاني من إغراق كبير للسلع المستوردة في الأسواق الداخلية".

وتابع أنه "يوجد ترهل في الصناعة، وضعف في تنظيم الأسواق، وعدم ملائمة الإنتاج مع الحاجات المحلية". من جهته، أشار عبدالله الطيب العربي أستاذ العلوم الإدارية في جامعة السودان، إلى عدم توافر استثمار حقيقي في السودان. وقال إن قوة الاستثمار تظهر في زيادة الصادرات وقوة سعر العملة الوطنية، لكنْ هذان العنصران يواجهان التدهور.

وشرح: "نسمع كثيرا عن دخول مستثمرين إلى السوق ولكننا لا نرى في المقابل تزايدا في الإنتاج والتصدير". واعتبر مصدر في حديث مع "العربي الجديد" أن تكلفة الإنتاج في السودان عالية نتيجة للمعوقات حيث تعاني منها الأسواق خاصة مع إغراقها بالسلع المستوردة، داعياً إلى ضرورة توضيح السياسات وتوفير البنى التحتية والطاقة اللازمة لتحريك القطاع.

وانتقد الضرائب غير المباشرة، والتي تفرض على المنشآت الصناعية، والتي ليست لها علاقة بتكاليف النشاط الصناعي ووصفها بـ"الظالمة". وقال إن الرسوم تؤثر سلباً على حجم رأس المال التشغيلي وتتسبب بتصاعد أسعار المنتجات في ظل عدم توفر الموارد المالية، فيما من المعيب أن تلجأ الدولة إلى إرهاق القطاع الصناعي في ظل الأزمات الحاصلة.

"تجاوزت نسبة المصانع المتوقفة عن العمل في السودان 24 %

### الأضرار تقدر بنحو 80 مليون دولار خسائر حتى الآن

# خسائر فادحة للجزائريين .. الحرائق تلتهم 15 ألف هكتار من الأراضي الزراعية

"الجزائر" – "وكالات" : حولت الحرائق التي تعيشها الجزائر في الأيام الأخيرة، حياة الفلاحين إلى كابوس حقيقي، بعدما أضحت محاصيلهم من مختلف الخضر والفواكه رماداً أمام أعينهم، على وقع سلسلة من الحرائق أتلفت الآلاف من الهكتارات من الأراضي الزراعية.

وسجل كثير من المحافظات الساحلية، على غرار "تيزي وزو"، و"بجاية" و"البويرة"، بالإضافة إلى محافظة "الطارف" و"المدية" العشرات من الحرائق.

وقال أمقران آيت بلقاسم، وهو مزارع من ولاية "تيزي وزو" "110 كم شرق العاصمة"، المشهورة بمحاصيل الزيتون لجريدة "العربي الجديد" اللندنية: "رأيت تعب عقود من الزمن كاملة يحترق أمام عيني في دقائق. لحسن حظي جنيت محاصيل نصف المساحة المزروعة من الزيتون وحتى العنب المقدرة بـ40 هكتارا وإلا كانت الكارثة أكبر".

أضاف المزارع الجزائري: "حتى الحيوانات وماكينات الحصاد والحرث احترقت، بالكاد استفقنا من حرائق سنة 2020، ها هو الكابوس يتكرر مرة ثانية".

والأمر نفسه يعاني منه المزارع أحمد بلعموري الذي التهمت ألسنة النيران مزرعته ومحاصيله وحوّلتها إلى رماد.

وسجلت الجزائر منذ التاسع من شهر آب/أغسطس الحالي، المئات من الحرائق، في موجة غير مسبوقة، أدت إلى وفاة عشرات الأشخاص، منهم 28 من العسكريين المشاركين في عمليات الإطفاء وإنقاذ السكان.

وحسب حصيلة للحماية المدنية الجزائرية فقد سُجل أكثر من مائتي حريق في الفترة الممتدة من 9 أغسطس الحالي إلى 11 من نفس الشهر، موزعة على 16 ولاية، منها 116 حريقا بولاية تيزي وزو لوحدها، و30 حريقا بولاية بجاية المتاخمة لها، و20 بولاية جيجل القريبة من ولاية بجاية شرق الجزائر.

ودفع هول الحرائق وحجم الخسائر البشرية والمادية التي خلفتها، بالجزائر إلى استئجار طائرات مخصصة لإخماد الحرائق، من الاتحاد الأوروبي، فيما فتح القضاء الجزائري تحقيقات حول الحرائق، أدت إلى توقيف 9 مشتبه فيهم حتى الآن."

وحسب تصريح لرئيس مديرية الغابات الجزائرية، علي محمودي، فإن "الصور الأولية للأقمار الصناعية، تكشف عن إتلاف الحرائق لأكثر من 15 ألف هكتار من الأراضي والغابات، منها 10 آلاف هكتار في ولاية تيزي وزو فقط، هذا العدد قابل للارتفاع في ظل تواصل الحرائق".

أضاف نفس المتحدث أن "مصالح الضبطية القضائية التابعة لمديرية الغابات وخلال التحقيقات الأولية، كشفت عن وجود أدلة تؤكد فرضية العمل المدبر للحرائق، وهو عمل يُعاقب عليه قانون العقوبات حتى الإعدام في حالات مماثلة".

في منطقة القبائل، شرق العاصمة، يروي المزارع مقران تيجاني، كيف عاش ليلة رعب حقيقية إثر التهام النار لأشجار الزيتون قائلا: "45 دقيقة كانت كافية لإتلاف قرابة 30 سنة من التعب، في غرس 450 شجرة زيتون".

أضاف تيجاني: "خسرت كل شيء بعدما تحوّلت الأشجار إلى رماد، حتى الأشجار التي غرستُها بعد حرائق 2018، احترقت مجددا". وطالب الحكومة بضرورة تعويض الخسائر المقدرة بحوالي 2500 دولار عن الشجرة الواحدة. ولا يقوم المزارعون بتأمين محاصيلهم بسبب ضعف التعويضات، إذ تُشير إحصاءات وزارة الزراعة إلى أن ما يقارب 10 بالمائة فقط من المزارعين البالغ عددهم أكثر من 900 ألف، يقومون بتأمين محاصيلهم لدى شركات التأمين الحكومية والخاصة.

وفي هذا الإطار، يتوقع الخبير الزراعي، محمد لمين عزيز، أن تتعدى الخسائر في قطاع الزراعة أكثر من 80 مليون دولار، مرجّحا أن تطول فترة التحقيقات، الأمر الذي يُعيق تقديم التعويضات بشكل سريع.

ولفت عزيز إلى أن التعويضات ستصرف من خلال صندوق الكوارث الطبيعية بالنسبة لغير المؤمّنين، مشيراً إلى وجود كثير من الإشكاليات الخاصة بصرف التعويضات، منها غياب الأموال اللازمة في الوزارة، وهو ما يتطلب ضرورة تدخل الحكومة.

من جانبه، أكد رئيس الاتحاد العام للمزارعين الجزائريين محمد عليوي، أن "عملية التعويض تنطلق بعد إخماد جميع الحرائق، وتنقسم على عدة مراحل، أولاها جرد الخسائر، ثم تحديد حجم التعويض، والطعن من طرف المزارع، وأخيراً صرف التعويضات".

وتوجه الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا للقطاع الزراعي الذي يوفر فرص عمل كثيفة، كما يعد أحد مصادر الدخل المهمة. وحسب بيان أصدرته الحكومة، الأسبوع الماضي، فقد تم "إطلاق تدابير استعجالية من أجل إنعاش النشاط الزراعي بهدف ترقية الاستثمارات وتقليص فاتورة استيراد المواد ذات الاستهلاك الواسع". وذكر بيان الحكومة أنها "تعمل على استرجاع الأراضي غير المستغلة من أجل ضمان الاستغلال الأمثل للعقارات الزراعية، والمضي قدما في تطوير المحاصيل الصناعية وتحسين أنظمة دعم الحبوب والحليب بشكل أمثل".

80 مليون دولار خسائر القطاع الزراعي حتى الآن

### الانهيار الاقتصادي الذي يشهده البلد منذ عامين صنفه البنك الدولي بين الأسوأ عالمياً منذ 1850

# نقص الوقود يحجب الكهرباء والاتصالات عن أكثر المناطق فقراً في لبنان

بيروت – "كوكالات" : تشهد منطقة عكار في شمال لبنان الثلاثاء، انقطاعاً في الاتصالات والإنترنت والكهرباء جراء فقدان مادة المازوت، بعد يومين من انفجار خزان وقود أودى بحياة نحو 30 شخصاً فيها على وقع أزمة محروقات حادة تشهدها البلاد.

وتعد منطقة عكار الأكثر فقراً في لبنان، وطالما اشتكى أهلها من إهمال مؤسسات الدولة كافة وغياب الخدمات عنها. وفاقم الوضع المعيشي سوءاً في المنطقة الانهيار الاقتصادي الذي يشهده لبنان منذ عامين، وصنفه البنك الدولي بين الأسوأ في العالم منذ 1850.

وعلى وقع الانهيار الاقتصادي، يشهد لبنان منذ أشهر أزمة محروقات متفاقمة تنعكس بشكل كبير على مختلف القطاعات من مستشفيات وأفران واتصالات ومواد غذائية.

وتراجعت تدريجياً خلال الأشهر الماضية قدرة مؤسسة كهرباء لبنان على توفير التغذية، ما أدى الى رفع ساعات التقنين لتتجاوز 22 ساعة يومياً. ولم تعد المولدات الخاصة قادرة على تأمين المازوت اللازم لتغطية ساعات انقطاع الكهرباء، ما اضطرها إلى التقنين أيضاً.

وأوردت الوكالة الوطنية للإعلام أمس الثلاثاء، أن فقدان مادة المازوت أدى إلى "انقطاع شبه تام للاتصالات الهاتفية الارضية والخليوية في العديد من المناطق العكارية، ومعها خدمة شبكات الإنترنت، التي أحدثت ارباكاً كبيراً لدى كل القطاعات المصرفية والمالية والانتاجية، والمؤسسات العامة والخاصة".

جانب من انفجار خزان الوقود في منطقة عكار